الأمم المتحدة
A/RES/70/202
Distr.: General
16 February 2016
الجمعية العامة

الدورة السبعون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال
0

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/70/472/Add.2*)]

٧٠/٢٠٢ - متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس[١] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢]، وإعلان موريشيوس[٣]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ٦٩/١٥، المرفق.

15-16956 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦]، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية وقرارات جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٨]،

---

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ ترحب بتصميم جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٩] على اتخاذ إجراءات طموحة من أجل التصدي بشكل حاسم للتهديد الذي يشكله تغير المناخ وما يتصل به من تدهور البيئة وذلك عن طريق اعتماد بروتوكول، أو أي صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها ذات أثر قانوني بموجب الاتفاقية، يسري على جميع الأطراف ويتصدى بطريقة متوازنة لأمور من جملتها التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وشفافية الإجراءات والدعم،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ١٥/٦٩ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢١٧/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٨٨/٦٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا لبلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ ترحب بالشراكات المعلن عنها في مناسبات من بينها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأن التعاون الدولي والشراكة من مختلف الأنواع وبين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ ترحب أيضا بعقد الحوار غير الرسمي المتعلق بالشراكات في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥،

وإذ ترحب أيضا بعقد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الاجتماع المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار موضوع ”مسار ساموا: ترجمة الرؤية إلى عمل“، الذي عقد في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥،

---

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذا فعالا،

وإذ تسلم أيضا بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ ترحب بما يقدمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة ١٩ من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

وإذ تشير إلى ما قدمته السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية: ٢٠١٤، التي اختُتمت في شباط/فبراير ٢٠١٥، من مساهمة إيجابية في التوعية على الصعيد العالمي بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وكذلك بغنى ثقافتها وتراثها الطبيعي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[١٠]؛

٢ - تعيد تأكيد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٥]، وتحث على تنفيذها على وجه الاستعجال وبفعالية، فضلا عن رصدها ومتابعتها واستعراضها بفعالية؛

---

(١٠) A/70/269.

٣ - ترحب بتجديد المجتمع الدولي التزامه باتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية للتحديات الرئيسية التي تجابهها بما يدعم تنفيذ مسار ساموا؛

٤ - تذكّر بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١١)]، والوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة؛

٥ - تقر في هذا الصدد بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي لهذا الغرض بالرغم من قاعدة مواردها المحدودة، وتهيب بالمجتمع الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ مسار ساموا، بطرق منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية والإقليمية ودعمها في القيام بذلك؛

٦ - تحث جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

٧ - تذكر بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالكامل في كافة اجتماعات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها؛

٨ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة؛

٩ - تحث على التنفيذ التام والفعال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بوسائل التنفيذ، حسب ما ورد في مسار ساموا؛

١٠ - ترحب بالاجتماع الوزاري المتعلق بالأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ميلانو، بإيطاليا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتحيط علما مع التقدير بإعلان ميلانو المتعلق بتعزيز الأمن

(١١) القرار ١/٧٠.

الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمن إطار مسار ساموا، وتتطلع إلى وضع برنامج عمل بشأن تحديات الغذاء والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بحسب الطلب الذي جاء في مسار ساموا والذي جرى التأكيد عليه مجددا في إعلان ميلانو؛

١١ - تقرر، وفقا للفقرة ١٠١ من مسار ساموا، وتمشيا مع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، إنشاء إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ورصد التعهدات والالتزامات المقدمة من إطار شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وضمان تنفيذها بالكامل، بغية تعزيز المتابعة الفعلية والناجعة للشراكات القائمة، ولا سيما الشراكات الجديدة المعلن عنها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع إقامة شراكات جديدة حقيقية ودائمة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقرر في هذا الصدد:

(أ) أن تشكل لجنة توجيهية معنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وترأسها دولة عضو من الدول الجزرية الصغيرة النامية ودولة عضو ليست من هذه الدول، يُعيّنُهما رئيس الجمعية العامة، وتعقد جلسات منتظمة تُزوَّد بخدمات الترجمة الفورية كلما كانت متاحة، وذلك من أجل دعم متابعة الشراكات القائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية والترويج والدعوة لإنشاء شراكات جديدة لهذه الدول. وتوجه الدعوة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة للمساهمة حسب الاقتضاء. وتؤدي الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دورا داعما للجنة التوجيهية؛ وينبغي أن يعقد الاجتماع الأول للجنة في أقرب وقت ممكن، في موعد أقصاه شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث سيناقش مسائل من بينها أساليب عمل اللجنة؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة العامة، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية، أن تنظم سنويا حوارا عالميا لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية يكون عملي المنحى ومُركِّزا على النتائج، وتتوفر له خدمات الترجمة الفورية كلما كانت متاحة. وسيتيح هذا الحوار فرصا لاستعراض التقدم المحرز في الشراكات القائمة، بما في ذلك الحصول حسب الاقتضاء على إفادات من جلسات الحوار الإقليمية والوطنية للشراكات، ولتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتناول التحديات والحلول المستمدة من

شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتشجيع على إنشاء شراكات جديدة لهذه الدول بما يتماشى مع أولوياتها؛

(ج) أن تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية، نموذجا وعملية موحَّدَين للإبلاغ عن الشراكات يراعيان آليات الإبلاغ القائمة وضرورة التقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ، ويضمنان اتساق الإبلاغ؛

(د) أن تشجع جلسات الحوار الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تتولى من خلال المحافل والاجتماعات القائمة، حسب الاقتضاء، وخاصة من خلال اللجان الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء، عمليات الاستعراض وتقديم التوصيات في مجال السياسات العامة على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) أن تشجع الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنظيم جلسات حوار وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، من شأنها الإسهام في جلسات الحوار الإقليمية والعالمية المبينة أعلاه، وذلك على أساس طوعي ووفقا لاحتياجاتها وأولوياتها وظروفها، وأن تدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد، بناء على طلبها؛

(و) أن تشجع شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية على تبادل الخبرات، بطرائق منها نموذج وعملية الإبلاغ عن الشراكات المنشَأين، والمشاركة طواعية في جلسات الحوار الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٢ - تطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقدم النتائج الكاملة للاستعراض الشامل للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، كإضافة إلى تقرير الأمين العام[١٠] قبل نهاية الدورة السبعين، وفقا لقرارها ٦٩/٢٨٨؛

١٣ - تشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

١٤ - تشير إلى الفقرة ١١ من قرارها ٦٧/٢٩٠، والفقرة ١٢٣ من مسار ساموا، والفقرة ١٦ من قرارها ٦٩/٢١٧، وتلاحظ أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيخصص في اجتماعه لعام ٢٠١٦ وفي اجتماعاته المقبلة ما يكفي من الوقت لمواصلة تناول موضوع

التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ومتابعة مسار ساموا وتنفيذه، وتشجع المنتدى على إبداء الاهتمام الكافي بهذه المناقشات، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، وأيضا بالدروس المستفادة من عمليات متابعة واستعراض المؤتمرات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وما صدر عنها من وثائق ختامية؛

١٥ - تحث على ربط صلات فعلية بين متابعة واستعراض ترتيبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك مسار ساموا، وذلك وفقا لمقتضيات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٦ - تقرر أن تنظر، خلال دورتها الحادية والسبعين، في إجراء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٩ للوقوف على مدى التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج ضمن البند المعنون ”التنمية المستدامة“ من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البندَ الفرعي المعنون ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“، وذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٨١
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥